مساهمة المسؤولية البيئية والأخلاقية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة.
(دراسة ميدانية لبعض مؤسسات المناطق الصناعية، المسيلة،برج بوعريريج، سطيف).

أ.د: خبابة عبدالله KHABABA_AB@yahoo.fr أ: نصير عريوة nacir.arioua@yahoo.fr

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

ملخص

تسعى هذه الدراسة في واقع الأمر إلى توضيح دور المسؤولية البيئية والأخلاقية في تحقيق التنمية المستدامة، في المناطق الصناعية(المسيلة، برج بوعريريج، سطيف)، كما تهدف إلى تحليل واقع هذه المؤسسات وتحديد الرهانات الحقيقية للتنمية المستدامة، خاصة الإدارة البيئية، الإنتاج الأنظف، إعادة تدوير النفايات، والطاقات المتجددة.

كما يمكن اعتبار هذه الدراسة المتواضعة من خلال ما تقدمه من اقتراحات ميدانية مساهمة بسيطة من أجل تحسين الأداء البيئي والاجتماعي لها، وهذا ضمن مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

Résumé

A travers une analyse empirique dans les zones industrielles aux wilayas de Msila, Bordj Bou Arreridj et Sétif, cette étude vise à mettre en exergue le rôle de la responsabilité environnementale et éthique de l'entreprise dans la réalisation des objectifs de développement durable. Dans cette perspective, l'accent est missur les enjeux de développement durable, notamment le management environnemental, la production propre, le recyclage des déchets et les énergies renouvelables. A la lumière des résultats obtenus, nous finirons par les propositions susceptibles d'améliorer les performances environnementales et sociales des entreprises industrielles

مقدمة.

تعتبر التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، من بين الجهود الكبيرة التي بذلت لأجل حماية البيئة والإنسان من مخاطر التلوث البيئي، ويظهر ذلك جليا من خلال إنعقاد العديد من المؤتمرات الدولية وفي تقارير المنظمات والمؤسسات العالمية الكبرى، مما ساهم في تحريك وعي المجتمع المحلى والدولي بشكل جماعي نحو المزيد من العمل في هذا المجال، لتغيير الحياة الإنسانية نحو الأنماط المستدامة، حفاظا على مقدرات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية، إلا أن هذه الجهود لم تتجسد بالشكل المطلوب لعدة إعتبارات تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي، الذي يحكم الدول وينظم المؤسسات الاقتصادية، التي لا تزال تحتاج إلى مزيد من الوعي لأجل الانتقال من أساليب الإنتاج الملوثة إلى أساليب الإنتاج الأنظف والمستدام، ومن ثقافة العائد الاقتصادي إلى ثقافة القيم الأخلاقية.

1 - مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة حماية البيئة من التلوث في الحقيقة مسؤولية جميع الأطراف، غير أن المؤسسة الاقتصادية هي الطرف الأكثر تهديدا وضغطا على البيئة الطبيعية ومواردها المختلفة، خاصة المؤسسات التي لا تزال تنتهج الأساليب الإنتاجية الملوثة، ولضمان بيئة نظيفة لكل الأجيال تطلب من هذه الأخيرة الالتزام بتحمل مسؤولياتها المباشرة اتجاه حماية البيئة من التلوث، والمساهمة في دفع عجلة التنمية نحو الاستدامة الحقيقية، وعلى حد تعبير أحد المدراء التنفيذيين **لشركة شل العالمية** في تقريرها السنوي 2008، **"برون فاندرفير"** يقول: "إنني على قناعة بأن العمل بمسؤولية هو المفتاح الجوهري لتنفيذ مختلف المشاريع البالغة الصعوبة، ولعل مشروع حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الدول من بين أكثر المشاريع البالغة الأهمية والتعقيد، ولذلك من المهم للمؤسسات الاقتصادية التي تلوث البيئة الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية والأخلاقية اتجاه البيئة والمجتمع المحلي، وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية هذا البحث كما يلي: **كيف يمكن للمسؤولية البيئية والأخلاقية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟** وتتفرع عنها الأسئلة التالية:

- ✓ **ما هو دور المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟**
- ✓ **ما هو دور المسؤولية الأخلاقية للمؤسسة الاقتصادية في تحقيق البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة؟**

2 - فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية كما يلي: **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والأخلاقية وتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"**، وتتفرع عنها فرضيتين أساسيتين هما:

- ✓ **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي، في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**
- ✓ **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الأخلاقية وتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الأخلاقي، المعتمد على الوعي بالقيم الأخلاقية لحماية البيئة من التلوث في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**

3 ـ أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الاهتمام المتزايد بموضوع حماية البيئة ومواردها من التلوث، ولذلك قام الباحث بتسليط الضوء على أحد الجوانب المهمة والمتعلقة بأخلاقيات حماية البيئة، المرتكزة على المسؤوليات البيئية والأخلاقية المرتبطة بالسلوك الإنساني، خاصة الجانب القيمي الذي يعتبر بمثابة المحرك الفعلي والدافع الحقيقي لتغيير الثقافة السائدة، ولعل العمل على تبني السلوكات الايجابية من أهم أولويات قادة المؤسسات في تفعيل مبادئ التنمية المستدامة.

4 ـ أهداف البحث:

- ✓ يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء عن المسؤولية البيئية والأخلاقية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، وأهميتها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ معرفة مدى التزام أصحاب المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمسؤولياتهم البيئية والأخلاقية اتجاه البيئة المحيطة ومدى تفاعلهم مع مفاهيم الاستدامة.
- ✓ معرفة العلاقة القائمة بين المسؤولية البيئية والأخلاقية ومبادئ التنمية المستدامة.

5 ـ منهجية البحث:

- ✓ يعتبر المنهج الوصفي من أهم المناهج التي استعملها الباحث في وصف المتغيرات الأساسية للدراسة، وهذا من خلال وصف المشكلة ومحاولة تفسيرها للبحث في أسبابها، من أجل الوصول إلى تفسيرات يمكن الاستفادة منها، من خلال المصادر والمراجع المختلفة.
- ✓ أما الجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي الذي ساعد على توضيح العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة، من خلال استعمال أساليب الاستدلال الإحصائي مثل **"كاي مربع ك²"**، وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي **spss** الاصدار**14,0**، ومعامل الثبات الإحصائي **"ألفا كرونباخ"** المساوي الى **0.8009** وهي نسبة ثبات أكبر من **50%**، و**"معامل الصدق"** الذي يساوي**0.8949.**
- ✓ أما جمع المعطيات فكان باستخدام **المقابلة والاستمارة** كأداة أساسية في الجانب التطبيقي، وتم بناء هذه الأخيرة اعتمادا على مشكلة البحث وفروضه الرئيسية، كما تم عرض هذه الاستمارة على مجموعة من المحكمين من "جامعة المسيلة وجامعة البرج وجامعة سطيف"، بالإضافة إلى أخذ رأي بعض الإطارات المختصة في هذا المجال مثل "مديرية البيئة، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة، وبعض إطارات المؤسسات الاقتصادية".

وتتكون الاستمارة من محورين أساسين هما:

ـ المحور الأول: يتضمن رأي المبحوثين حول**(08)عبارات** تتعلق بالمسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية ودورها في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

ـ المحور الثاني: يتضمن رأي المبحوثين حول **(06) عبارات** تتعلق بالمسؤولية الأخلاقية للمؤسسة الاقتصادية ودورها في تحقيق البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة.

أولا: مساهمة المسؤولية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

أدى إهمال مختلف المؤسسات الصناعية للاعتبارات البيئية إلى عدة مخاطر على المستوى المحلي والدولي، حيث اعتبر المجتمعون في مؤتمر **" قمة الأرض سنة1992"** بأن السبب الرئيسي في التدهور البيئي هو استمرار المؤسسات في عمليات الإنتاج الملوثة، والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية(**1**)، ولذلك أصبحت هذه الأخيرة تسعى إلى تبني أساليب ومفاهيم حديثة في الإنتاج، مثل الإدارة البيئية، التقيد بالقوانين والتشريعات في مجال حماية البيئة، إدارة النفايات، التحول إلى الطاقات المتجددة.

أ . منظومة الإدارة البيئية: تهدف الإدارة البيئية في الأساس إلى إدخال مختلف التعديلات داخل المؤسسة والمتعلقة بحماية البيئة، ويظهر ذلك في هيكلها التنظيمي، من خلال توزيع المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط ومراجعتها بهدف تحسين الأداء البيئي لها(**2**)، وهناك عدة أسباب تجعل المؤسسة تهتم بإقامة هذه المنظومة وهي(**3**):

- ✓ محاولة الالتزام بالتشريعات والقوانين في مجال حماية البيئة؛
- ✓ التقليل من كميات النفايات وإعادة استخدامها؛
- ✓ تفادي ضغط المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة المحلية والإعلامية؛
- ✓ الوفاء بمتطلبات السوق الدولية، خاصة المواصفات القياسية في المنتجات الموجهة للتصدير؛
- ✓ تنمية روح الالتزام بالمسؤولية لدى المؤسسة وجميع الأفراد، خاصة الإطارات العليا(**4**).

وتعتبر نظم الإدارة البيئية **"الايزو 14000"**من أهم أدوات الإدارة البيئية، والتي تتشكل من مجموعة من المعايير القياسية العالمية الصادرة عن المنظمة العالمية للتقييس، وتهدف إلى المزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة، من خلال زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد(**5**)، ومساعدة المؤسسات في التعامل مع القضايا البيئية ووضع الأهداف والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإدارة البيئية، مما يجعلها أكثر تنافسية وأكثر حفاظا على الموارد والطاقة وهي تتكون من ركنين أساسين هما:

1- تقويم المؤسسات ويشمل ما يلي:

- ✓ **نظام الإدارة البيئية الايزو 14001:** من أهم الأنظمة في مجموعة الايزو، ويبدأ بالتزام الإدارة العليا في المؤسسة الاقتصادية بدمج البعد البيئي في أنشطة المؤسسة، اعتمادا على رسم السياسات والأهداف البيئية، ووضع البرامج التي تساعدها على الحد من التلوث.
- ✓ **التدقيق البيئي:** أحد آليات الإدارة البيئية التي تهدف إلى تحديد الاعتبارات البيئية لأي نشاط يتعلق بالمؤسسة.
- ✓ **تحليل دورة حياة المنتج:** عبارة عن دراسة شاملة تتعلق بتحليل جميع مراحل المنتج لأجل كشف التأثيرات السلبية على البيئة.

2- تقويم المنتجات ويشمل ما يلي:

- ✓ **الاعتبارات البيئية في المواصفات القياسية الايزو14062:** يهتم بالتركيز على التصميم البيئي للمنتجات، وإدخال الاعتبارات البيئية في مواصفات إنتاج السلع والخدمات.
- ✓ **تقويم الأداء البيئي الايزو14031:** ويرتبط بمدى فعالية أداء المؤسسات الاقتصادية من الناحية البيئية، ومدى توافقها مع التشريعات البيئية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة الاستخدام، ويضم عدة مؤشرات لقياس الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ **البطاقات البيئية الايزو 14020:** وتهدف إلى نشر معلومات دقيقة وجيدة حول الأداء البيئي للمنتجات.

ولذلك تهتم المؤسسات الاقتصادية بمنظومة الإدارة البيئية لعدة اعتبارات أهمها(**6**):

- ✓ **الالتزام بالتشريعات واللوائح:** حيث تعمل معظم الدول على تعديل سياستها المتعلقة بسن القوانين في مجال حماية البيئة بطرق مبتكرة ومختلفة عن الأساليب التقليدية، فأسلوب المراقبة والسيطرة والاتفاقيات الطوعية بين مختلف الأطراف لم تعد تكفي لحل هذه المشكلة، ولذلك تطلب تغيير النظرة التشريعية اعتمادا على المقاربة التحفيزية المبنية على مبدأ الإقناع والتعاون لأجل تحقيق الالتزام البيئي لصالح الأجيال المستقبلية.
- ✓ **زيادة الوعي الاجتماعي:** مما ساهم في المزيد من الضغط على المؤسسات لأجل حماية البيئة من التلوث.
- ✓ **متطلبات سوق التصدير:** حيث تعمل المؤسسات اليوم في بيئة شديدة التغيير والتعقيد، ولذلك أصبحت المعايير الدولية للمواصفات القياسية أهم شرط لدخول الأسواق العالمية، مما يجعل العديد من المؤسسات في الدول النامية خاصة الجزائر تلاقي صعوبات كبير في تصدير مختلف منتجاتها.
- ✓ **الاعتبارات المالية:** أصبحت معظم الدول في السنوات الأخيرة مقتنعة بضرورة دمج البعد البيئي في سياستها الصناعية، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى العوائد المالية الكبيرة التي قد تحققها المؤسسات الاقتصادية نتيجة الاعتماد على التوجه البيئي في صناعتها الحالية والمستقبلية.
- ✓ **المنافسة في الأسواق المحلية:** يرتبط نجاح المؤسسات الرائدة اليوم في مجال الإنتاج والصناعة بشكل كبير بسلوك المستهلك، ولذلك يعتبر عمليا هو المحرك الأساسي للمنافسة في الأسواق المحلية.

ب . الإدارة المتكاملة لإعادة التدوير: تشير عملية إعادة التدوير إلى محاولة الحصول على منتجات جديدة صالحة للاستخدام، من نفايات متعددة ومواد مهملة كانت ستطرح في البيئة، وهناك عدة أساليب وتكنولوجيات رئيسية لخفض النفايات، وهي بسيطة وغير مكلفة ترتبط بعدة تعديلات كما يلي(**7**).

- ✓ **تغييرات في المنتج:** عن طريق استبداله بمنتج آخر مختلف في تركيبته، يراعي رغبات ومتطلبات المستهلك.
- ✓ **تغييرات في المواد الأولية:** كاستخدام تقنية تنقية المواد من الملوثات.
- ✓ **تغييرات في التكنولوجيا:** خاصة الاعتماد على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف المتطورة التي تهتم بتخفيض الآثار السلبية على البيئة، من خلال النشاطات الوقائية التي تساعد على تحسين الأداء البيئي(**8**).
- ✓ **تغييرات في مجال الطاقة المستخدمة:** تعمل اليوم المؤسسات الرائدة بجد على محاولة الانتقال من الطاقات الملوثة إلى استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة والآمنة، من خلال التركيز على اقتصاد الطاقة للحد من التلوث، والبحث باستمرار عن مصادر طاقوية أقل تكلفة وأكثر نظافة للبيئة(**9**).

ج . تكنولوجيا الإنتاج الأنظف: يعتبر الإنتاج الأنظف كإستراتيجية فعالة في حماية البيئة من التلوث، وهذا من خلال تعديل العمليات الإنتاجية، اعتمادا على التكنولوجيا المتطورة للتقليل من النفايات والاقتصاد في الموارد والطاقة وخفض من التكاليف الاقتصادية، كما يؤدي دمج تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في العمليات الصناعية، إلى الحفاظ على الموارد والطاقة المستهلكة، وبذلك يتم الحد من التلوث الصناعي والآثار السلبية التي تنجم عن استهلاك واستعمال المنتجات(**10**).

وللإنتاج الأنظف عدة فوائد أهمها:

1. مسايرة التطورات العالمية، لتطوير طرق الإنتاج اعتمادا على التقنيات الحديثة.
2. إدارة العمليات التصنيعية، وتأمين التجهيزات والخدمات بشكل جيد.

3. تغيير نوعية المنتجات لتحقيق زيادة الطلب عليها، بتغيير المواد الخام بمواد صديقة للبيئة.
4. إيجاد موارد اقتصادية من خلال إعادة استخدام مختلف المنتجات.

د.الالتزام بمنظومة الضرائب البيئية: تعتبر الضرائب البيئية من أهم الآليات الاقتصادية في تحقيق الأهداف البيئية، حيث تقوم الحكومة بسن القوانين وتحديد الرسوم الضريبية مقابل كل نشاط ملوث، وهي تساعد على تثبيط السلوكيات غير مسؤولة بيئيا(**11**)، وللضرائب البيئية عدة فوائد أهمها:

- ✓ تساعد على رفع أسعار بعض المواد الملوثة، مما يدفع بالمستهلك بعدم شراءها، الأمر الذي يجبر المؤسسات على تغيير منتجاتها إلى منتجات مستدامة.
- ✓ تساعد على نشر المعلومات بخصوص المنتجات الملوثة للبيئة، وتؤثر بشكل تنظيمي على توجيه قرارات المستهلك باتجاه الاستدامة البيئية(**12**).
- ✓ تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين، لأجل الابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة، من خلال ابتكار أساليب إنتاجية أكثر كفاءة، مع ترشيد استغلال الطاقة المستخدمة.

ثانيا: مساهمة المسؤولية الأخلاقية في تغيير السلوك وبناء والوعي المستدام.

لقد أصبحت المعايير البيئية والأخلاقية للتنمية المستدامة، من أهم العناصر في نجاح المشاريع الاستثمارية، خاصة في الدول التي تتحكم في اقتصادها بشكل مبني على المعرفة العلمية، ولذلك إذا لم تتمكن المؤسسات من إدراك أهمية أخلاقيات حماية البيئة، فإنه سوف تتعرض إلى فشل كبير في إدارة أسواقها(**13**)، وفي الوقت الراهن يعتبر موضوع القيم الأخلاقية من بين المواضيع التي لم تحض بالدراسة الكافية والاهتمام الفعلي من طرف المؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالمشكلات المعقدة وذات التأثيرات المتداخلة، خصوصا مشكلة التلوث البيئي، وعلى هذا الأساس تعتبر المسؤولية الأخلاقية من أهم الالتزامات التي يجب على أصحاب المؤسسات الاهتمام بها، وتطوير العمل الأخلاقي بشكل مبدع في إطار الشفافية والمشاركة مما يحسن من مناخ الأعمال(**14**).

أ. إعادة هندسة ثقافة المؤسسة وفق مبادئ التنمية المستدامة: تعتبر ثقافة المؤسسة من بين أهم العناصر التي تستند إليها المؤسسة المعاصرة في فهم المتغيرات المعقدة المحيطة بها، ولذلك فهي تسترشد بكل القيم المشتركة لدى الأفراد، التي تحكم سلوكياتهم وتنظم علاقاتهم وتفاعلاتهم فيما بينهم، ومع كل الأطراف الخارجية، مما يساعدها على تحقيق الميزة التنافسية(**15**)، وعليه تلتزم الإدارة العليا بالعمل على تحليل مختلف أوضاع المؤسسة باستمرار لأجل تسهيل عملية التغيير الثقافي، المتعلق بنقل القيم وتركيزها في مختلف الأنشطة، لكي تستطيع أن تتحرك وفق رؤيا مستقبلية واضحة(**16**)، فالمؤسسات الرائدة اليوم تعمل على الاستفادة من نماذج التحول إلى الثقافة المستدامة، وهذا من خلال(**17**):

- ✓ التغيير في الهيكل التنظيمي بالاعتماد على إنشاء وظيفة للإدارة البيئية، تهتم بكل شؤون البيئة وحماية مواردها من التلوث.
- ✓ التعديل في أنظمة الرقابة والحوافز، خاصة تلك المتعلقة بحماية البيئة.
- ✓ إعادة تشكيل القواعد والإجراءات المتعلقة بحماية البيئة، مثل قاعدة عدم الضرر البيئي، والملوث هو الذي يدفع ثمن تلويثه للبيئة.
- ✓ الاسترشاد بمجموعة القيم والمبادئ الراسخة لدى الأفراد، والمحفوظة في المدونات الأخلاقية والبيئية، التي تساعد على تعديل السلوك الفردي والجماعي المتعلق بحماية البيئة.

ب. ثقافة أخلاقيات حماية البيئة: تشير كلمة الأخلاقيات إلى مجموعة القيم والمعايير المعتمدة من طرف الأفراد لتحديد السلوكات الايجابية والسلبية، ولكي تتحول المؤسسة إلى نموذج أخلاقيات الأعمال يجب التركيز على ثلاث عناصر أساسية هي(**18**):

- ✓ **الأخلاق الفردية:** والتي ترتبط بكيفية تركيز الانتباه على القيم الأخلاقية وتهيئة البيئة التي تشجع على السلوك الأخلاقي.
- ✓ **الهيكل التنظيمي:** والذي يتعلق بمجموعة الأدوات التي تستخدمها القيادة لتشكيل القيم وتعزيزها، مثل منظومة الإدارة البيئية.
- ✓ **أخلاقيات القيادة:** حيث تعمل القيادة على تحديد الأخلاقيات داخل المؤسسة وفق مبدأ القدوة ونظام الحوافز المادية والمعنوية.

ويعتبر النموذج الذي طرحه(**deft,2003**)، من أهم النماذج التي تحمل عدة أفكار إبداعية تساهم في عملية التحول نحو أخلاقيات الأعمال، ويفترض بعض الخبراء أنه يجب عدم الاقتصار على القيم الأخلاقية داخل المؤسسة فقط ولكن يجب العمل على نقلها بين الأجيال.

وباعتبار أن البيئة الطبيعية ومواردها المختلفة، أحد المجالات التي ترتبط بطريقة مباشرة بأنشطة المؤسسة الاقتصادية، مما يجعل موضوع أخلاقيات حماية البيئة يساهم في تصحيح كل الممارسات السلبية المرتبطة بالبيئة وهذا من خلال:

- ✓ **فهم العلاقة القائمة بين الأفراد والمؤسسة:** من خلال تحديد مجموعة القيم الأخلاقية المشتركة بين الأفراد والمؤسسة، ثم إعادة تفعيلها بما يتناسب مع متطلبات وبيئة الأعمال.
- ✓ **فهم العلاقة بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى:** من خلال تحديد المجالات المشتركة في مجال الأعمال، لتمكين كل الأطراف من العمل المتكامل الذي يساهم في نجاح وتحقيق الأهداف المشتركة، مثل الهدف المتعلق بحماية البيئة من التلوث.
- ✓ **وضع مدونات لأخلاقيات حماية البيئة:** التي تعبر عن فلسفة الإدارة العليا والخبرة المتراكمة داخل المؤسسة، وهي تتضمن مجموعة القيم والمبادئ المرتبطة بتعديل السلوكات الفردية والجماعية، و تعتبر بمثابة الالتزام الأخلاقي الصريح والطوعي من طرف جميع الأفراد فيما يتعلق بالتصرفات داخل المؤسسة.

ثالثا: الدراسة الميدانية لبعض مؤسسات المناطق الصناعية(المسيلة، برج بوعريريج، سطيف).

1. **عرض بيانات الدراسة وتحليلها:** قام الباحث بالدراسة الميدانية على عينة من مؤسسات المناطق الصناعية(المسيلة، برج بوعريريج، سطيف) وشملت 30 مؤسسة، كما هو مبين في الجدول رقم**(1)** .

أ. **ملخص تحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة.**

جدول رقم(1): مجتمع وعينة الدراسة.

المنطقة الصناعية	عدد المؤسسات المختارة	إنتاجية	صناعية
المسيلة	**10**	**07**	**03**
برج بوعريريج	**10**	**06**	**04**
سطيف	**10**	**08**	**02**

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسات التسيير العقاريSGI (المسيلة، برج بوعريريج، سطيف).

يوضح هذا الجدول المجتمع المستهدف في الدراسة الميدانية، والمكون في الأساس من مختلف المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والصناعية الناشطة في المناطق الصناعية الثلاث، حيث تم اخذ عينة عشوائية بسيطة، وهذا بالاستعانة بدليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل منطقة، وبمساعدة الإطارات المسيرة لبعض هذه المؤسسات، وعليه فقد تم توزيع أكثر من 50 استمارة على هذه الأخيرة استرجع منها 30 استمارة قابلة للدراسة والتحليل.

ب. **ملخص تحليل البيانات المتعلقة بمحور المسؤولية البيئية.**

جدول رقم(2): يوضح قيمة ك² للمحور الأول.

الرقم	العبارة	ك² المحسوبة	ك² المجدولة	مستوى الدلالة	القرار
01	تعتمد المؤسسة على تعيين مسؤول مكلف بمتابعة المشكلات المتعلقة بحماية البيئة.	7.94	12.59	0.243	غير دال
02	تقوم المؤسسة بالتقييم الدوري للآثار السلبية على البيئة والناتجة عن مختلف الأنشطة الصناعية من أجل حماية البيئة من التلوث.	6.09	12.59	0.412	غير دال
03	تقوم المؤسسة بتخصيص مبالغ مالية لأجل شراء المعدات الصناعية التي تساهم في حماية البيئة من التلوث.	2.76	12.59	0.597	غير دال
04	تعمل المؤسسة على وضع برامج متطورة لتدريب العمال على مختلف أساليب حماية البيئة ومواردها من التدهور.	7.33	5.99	0.026	دال
05	تعمل المؤسسة بشكل متواصل لأجل الحصول على شهادة الايزو14001.	4.84	9.49	0.304	غير دال
06	تهتم المؤسسة بكل النفايات الصادرة عن مختلف أنشطتها الصناعية من خلال إعادة تدويرها لأجل الحد من التلوث.	3.39	12.59	0,494	غير دال
07	تعتبر المؤسسة الطاقات المتجددة من أهم الطاقات النظيفة التي يجب الاعتماد عليها لأجل التحول إلى الصناعة البيئية النظيفة.	8.00	9.49	0.091	غير دال
08	تهتم المؤسسة بتطوير صناعتها من خلال الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة.	7.43	12.59	0.282	غير دال

المصدر: بالاعتماد على مخرجاتspss .

ج. ملخص تحليل البيانات المتعلقة بمحور المسؤولية الأخلاقية.

جدول رقم(3): يوضح قيمة ك² للمحور الثاني.

الرقم	العبارة	ك² المحسوبة	ك² المجدولة	مستوى الدلالة	القرار
01	تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي بين مختلف العمال شعورا منها بأهمية حماية البيئة من التلوث.	1.97	9.49	0.740	غير دال
02	تواجه المؤسسة صعوبات كبيرة في تغيير سلوك الأفراد اتجاه حماية البيئة من التلوث.	5.76	4.49	0.218	غير دال
03	تعمل المؤسسة على جعل حماية البيئة كأحد القيم الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الأفراد في كل سلوكياتهم داخل المؤسسة.	5.68	12.59	0.460	غير دال
04	تعتمد المؤسسة على عدة وسائل لأجل تحديد المخاطر المحدقة ببيئة العمل.	15.04	12.59	0.020	دال
05	يعتبر الإعلام البيئي من أهم الوسائل المعتمدة في تثقيف الأفراد بيئيا. .	3.17	5.99	0.069	غير دال
06	يعتبر المجتمع المدني أحد العناصر المؤثرة على المؤسسة لأجل تغيير سلوكها باتجاه حماية البيئة.	8.69	9.49	0.069	غير دال

المصدر: بالاعتماد على مخرجاتspss .

2. تحليل النتائج على ضوء الفرضيات اعتمادا على المحورين السابقين.

أ. بخصوص الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

1. أظهرت الدراسة الميدانية أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، لا تهتم بشكل كبير بتعيين مسؤول وظيفته إدارة شؤون البيئة، نظرا لعدم أهمية موضوع حماية البيئة عند العديد من هذه المؤسسات، وبالمقابل هناك مؤسسات أخرى على غرار مؤسسات صناعة الاسمنت وصناعة الإلكترونيك التي تولي أهمية معتبرة لهذا الموضوع، لعدة اعتبارات تتعلق في الأساس بثقافة الإدارة العليا.
2. كما أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، لا تعمل على التقييم المستمر للآثار السلبية لأنشطتها على البيئة المحيطة بها، نتيجة عدم وجود التزام صريح يفرض عليها ذلك، ويرتبط هذا الأمر بالغياب غير مبرر للجهات الرسمية في رقابة الأنشطة الملوثة لهذه المؤسسات.
3. كما بينت الدراسة الميدانية بأن معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، لا تقوم بتخصيص المبالغ المالية الكافية لشراء أو استبدال الآلات والمعدات التي تساهم في تلويث البيئة، لعدة أسباب أهمها نقص الوعي البيئي لدى الإطارات المسيرة في هذه المؤسسات بخصوص خطورة مشكلة التلوث، إضافة إلى ذلك عدم انسجام القوانين والتشريعات الحكومية مع واقع هذه الأخيرة.
4. كما تشير الدراسة الميدانية إلى أن معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، تهتم بشكل فعلي بعملية التدريب والتكوين المستمر في مجال المحافظة على الموارد الداخلية للمؤسسة، فهي تدرك بأن السبيل الوحيد لحماية البيئة على المدى البعيد مرتبط بتأهيل العنصر البشري في هذا المجال، لكي يكون قادرا على تسيير المعدات البيئية المتطورة وصيانتها بشكل متواصل.
5. تثبت الدراسة الميدانية بأن معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، لا تزال بعيدة نوعا ما عن تبني المعايير الدولية للنظم البيئية **الايزو14001**، حيث تبقى تركز على معيار جودة المنتجات، الأمر الذي يجعلها مطالبة ببذل المزيد من الجهد والعمل المستمر لأجل إرساء منظومة الإيزو وتطبيقها على كل أنشطتها الحالية والمستقبلية.
6. وتظهر الدراسة الميدانية من جهة أخرى أن معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لا تولي أهمية كبيرة لإدارة وتسيير النفايات بالطرق الحديثة، بل تقوم بعض المؤسسات بتخزينها بطرق مختلفة لأجل التخلص منها أو إعادة بيعها، مما يطرح الكثير من التساؤلات حول الوضعية القانونية لهذه النفايات ودرجة خطورتها على البيئة والمجتمع المحلي.
7. أما فيما يخص استغلال الطاقات المتجددة، لدى معظم هذه المؤسسات فكرة جيدة حول أهميتها من الناحية الاقتصادية والبيئية، ونتائجها الايجابية على المؤسسة والمجتمع، إلا أن معظم الإطارات المسيرة ترى أن الوقت لا يزال مبكرا لاقتحام هذا المجال خاصة الطاقة الشمسية، نظرا لعدة عوائق ترتبط بالجوانب التشريعية والمالية لهذه المؤسسات.
8. أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة، فمعظم هذه المؤسسات تعمل على مسايرة التطورات الحاصلة في ميدان الصناعة والإنتاج، بل إن العديد منها يمتلك أحدث ما توصل إليه العلم، غير أن هذه الأخيرة تبقى تهتم بالأرباح على حساب البيئة والمجتمع.

ومما سبق يتضح أن معظم المؤسسات لا تلتزم بمسؤولياتها البيئية اتجاه حماية البيئة ومواردها من الاستنزاف، مما لا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي، وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الأولى.

ب. بخصوص الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الأخلاقية والتنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

1. أظهرت الدراسة الميدانية بأن معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، لا تهتم بشكل كبير بنشر الوعي المتعلق بحماية البيئة من التلوث، حيث تعتبر موضوع التلوث الصناعي من المواضيع الحساسة التي يجب التعامل معها بحذر مع الأفراد والمجتمع، خاصة الجهات الرسمية، ولذلك نجدها تكتفي بإعطاء النصائح المتعلقة بالأمن والوقاية من الأخطار الصناعية وحوادث العمل.
2. كما بينت الدراسة الميدانية وكنتيجة حتمية للمناخ السائد داخل وخارج المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، والمتعلقة بالنظرة السلبية للأفراد في المجتمع للقضايا البيئة، تبقى معظم هذه الأخيرة تواجه صعوبات متعددة ومعقدة بخصوص تغيير بعض السلوكات والممارسات اتجاه المحافظة على البيئة ومواردها من التدهور.
3. كما تظهر الدراسة الميدانية أن هناك صعوبة كبيرة في جعل حماية البيئة كأحد القيم الأخلاقية على غرار قيمة إتقان العمل وجودة المنتجات واحترام الآخرين والمحافظة على ممتلكات المؤسسة وغيرها من القيم، وترتبط هذه الصعوبات حسب رأي الإطارات المسيرة بنقص الوعي في الجانب الأخلاقي للأفراد داخل المجتمع
4. تؤكد الدراسة الميدانية بأن معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، تعتمد على مختلف الطرق لأجل توعية الأفراد وحثهم على ضرورة فهم المخاطر المترتبة نتيجة سوء استعمال المعدات وعدم احترام احتياطات الأمن والوقاية من الأخطار الصناعية.
5. تشير الدراسة الميدانية بأن معظم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، لا تهتم بجانب الإعلام البيئي رغم أهميته الكبيرة في معالجة مشكلة تلوث البيئة، ويبقى ينحصر العمل الإعلامي في بعض النصائح والتوجيهات والمنشورات والملصقات حسب المناسبات التي تكاد تعرف لدى الأفراد
6. توضح الدراسة الميدانية بأن معظم المؤسسات الاقتصادية، لا تهتم بمشكلة التلوث نتيجة غياب دور المجتمع المدني في الضغط على هذه الأخيرة، مما ساهم بطريقة غير مباشرة في تفاقم مشكلة التلوث الصناعي.

ومما سبق يتضح أن معظم المؤسسات الاقتصادية لا تلتزم بمسؤولياتها الأخلاقية اتجاه حماية البيئة، مما لا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الأخلاقي، وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الثانية.

ج ـ بخصوص الفرضية العامة: ومما سبق لا يمكن الحديث عن المسؤولية البيئية والأخلاقية في المؤسسات محل الدراسة، في ظل غياب الوعي الحقيقي بمخاطر التلوث البيئي، وبذلك لم نلمس الجدية الحقيقية في الاهتمام بالبعد البيئي والأخلاقي للتنمية المستدامة من طرف الإطارات المسيرة، رغم أن هناك مؤسسات تبذل مجهودات كبيرة لتبني مبادئ التنمية المستدامة ووضعها ضمن رؤيتها الإستراتيجية.

وعليه يمكن التقرير بعدم صحة الفرضية الرئيسية، التي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والأخلاقية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

خاتمـة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن حماية البيئة ومواردها من التلوث، يحتاج إلى تنمية وعي بيئي مرتبط بالأخلاق والقيم الاجتماعية الحديثة، ولا يمكن تحقيق هذا الأخير دون تحريك ضمائر الأفراد بأهمية البيئة التي نعيش فيها، ولا يمكن الحديث عن نجاح نموذج التنمية المستدامة، دون أن نربط الإنسان ببيئته، من خلال حثه على كيفية القيام بواجباته، وأخذ حقوقه بطريقة حضارية، وتدريبه على كيفية نقل القيم والأخلاق البيئية للأجيال القادمة، بأسلوب يضمن استمرار الفكر المستنير والعمل الرشيد والبيئة النظيفة.

أهم الاقتراحات حول نجاح التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة:

1. يجب أن تقتنع القيادة بأهمية حماية البيئة من التلوث، من خلال إنشاء **وظيفة للإدارة البيئية** تكون مهمتها الأساسية المحافظة على المجتمع والبيئة وحقوق الأجيال القادمة.

2. يجب على المؤسسة التفكير بجدية في قضية **الطاقات المتجددة**، خاصة الطاقة الشمسية التي تعتبر الحل الأمثل في الحد من التلوث.

3. باعتبار أن الحصول على **شهادة الجودة البيئة الايزو 14001** يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة، نقترح أن تشترك كل المؤسسات في إنشاء هيئة متخصصة في مطابقة المعايير المتعلقة بحماية البيئة من التلوث تمنح هذه الشهادة، اعتمادا على خبرة أصحاب المؤسسات ومخابر البحث في الجامعات وبالتنسيق مع الهيئات الرسمية ذات العلاقة بالبيئة.

قائمة المراجع.

1 - فؤاد محمد حسن الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليمن،2003، ص51.

2 - إبراهيم عبد الجليل السيد، **الإدارة البيئية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المجلد الثاني، 2006، ص422.

3 - نادي حمد صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص86.84.

4 - عبد الرحيم علام، **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2005، ص04.

5 - عبد الرشيد عبد الرزاق، **نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية الايزو14000 وتطبيقاتها في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص05.

6- نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية**، بحوث المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص82.

7 - خالد عنانزة، **النفايات الخطرة والبيئة**، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،2002 ، ص98.95.

canada,2008,p29. **8**- Nicolas vendattes , **l'ecologie industrielle en42 mots**,

9- Tabi aoul mahi, **dévelopement durable et stratégie de l'environnement**, office de publication universitaires, alger, 1998, p47.

10- سعد سامية جلال، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص228.

11- ليستر براون، **اقتصاد البيئة**، ترجمة: أحمد أمين، الجمعية المصرية لنشر المعرفة العلمية العالمية، القاهرة،2003 ، ص365.

12- ليستر براون، مرجع سبق ذكره، ص255.

13- ايكه فينسيل، وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، ترجمة: حسام التيمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2011، ص41.

14- حسن عثمان حسن، **تحول ثقافة المؤسسة في ظل العولمة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد08، 2008، ص86.

15- جمال الدين محمد مرسي، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية منهج تطبيقي**،الإسكندرية، الدار الجامعية،2002، ص346.

16- سامي الفياض العزاوي، **ثقافة منظمات الأعمال المفاهيم والأسس والتطبيقات**، مركز البحوث، الرياض،2009، ص199.

17- نجم عبدو نجم، **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بغداد،2006 ، ص468.466.

18- بن نامة فاطمة، العشاشي ثابت، **أخلاقيات الأعمال كميزة تنافسية لمنظمات الأعمال**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد03، جامعة تلمسان،2012 ، ص50.